GIEM

158

إعادة التفكير في السياسة الاقتصادية العامة

Volume No. 158, JULY 2025 - SAFAR 1447

إعادة التفكير في السياسة الاقتصادية العامة

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

إن الاعتقاد الكامل بفعالية الأسواق وخاصة في الأسواق المالية وبقدرتها التصحيحية كان مبالغٌ فيه كثيرًا، وثبت أن ذلك خاطئ بسبب تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية، وارتفاع حدة آثارها السلبية. وهذا مقارب للاعتقاد بفعالية التخطيط المركزي للشيوعية والاشتراكية وقد ثبت أن أخطاءه قاتلة.

فبمقابل مبدأ الحرية الاقتصادية الرأسمالية غير المنضبطة (دعه يعمل دعه يمر)، هناك مبدأ الضبط الكامل للاشتراكية والشيوعية، وبينهما مبدأ يجمع بين المبدأين، لخصه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسى الضابط ثم أطلق الحرية الاقتصادية: **(لا يَبِعْ حاضِرٌ لِبادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ)**، فاشترط الإفصاح والشفافية لجميع رواد السوق مُمهداً لممارسة الحرية الاقتصادية بشكل عادل.

ويُعدُّ مبدأ العدالة مبدأ لازمًا لنجاح أي نظام اقتصادي ولاستمراره أيضًا، وبذلك فلا حاجة لأطراف السوق أن تخوض معارك ضارية فيما بينها سعيًا لحصول كل طرف منها على مكتسباته، سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو غير ذلك، فالعدل حق للجميع، يقول الله تعالى مخاطبًا مجتمع المؤمنين: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** (المائدة: ٨)، فحتى لو ظُلمتم فلابد من العدل، وهذه قوة مصدرها أمر الله تعالى لإقامة العدل، وعلى ولاة الأمور تبني ذلك وتحقيقه، يقول عمر رضي الله عنه: يزع

الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. ولأجل ذلك أوجد عمر رضي الله عنه وظيفة محتسب السوق ليكون رقيبًا عليه.

وتحقيق العدل في الاقتصاد مطلوب، كعدالة التوزيع، وعدالة إعادة التوزيع أيضًا، فمثلاً توزيع العوائد بين الشركاء قائم على مبدأ الغُرم بالغنم، لتيحمل كل منهم نصيبه من المخاطر وعدم تحميلها لطرف دون آخر، ويتحمل شركاء المال في المضاربة الخسارة دون المضارب بعمله ما لم يتعدَّ أو يُقصّر. أما صور إعادة التوزيع فتكون بتوزيع الإرث كما جاءت بها الآيات الكريمة لتحقيق العدل على مستوى الأسرة، وكذلك بتوزيع الزكاة على مستحقيها كما جاءت به الآية الكريمة لتحقيق العدل على مستوى المجتمع.

يجدر بالاقتصاد أن يحقق الأمن الاجتماعي للوصول إلى إرساء السعادة بين الناس، وهذا لا يقتصر على بحبوحة المال بينهم، بل هناك مسؤوليات اجتماعية يجب توافرها بين أفراد المجتمع المؤمن منه وغير المؤمن، ليسود العدل، وليتحقق تكافؤ الفرص بين الناس. فالإنسان ليس مجرد آلة تأكل وتشرب بما يضمن إنتاجها، بل هو كائن اجتماعي له حياته الخاصة والعامة، وله ارتباطاته بخالقه وبغيره من البشر، ولابد من ضمان ضرورياته وحاجياته ليعيش بكرامة، فيشترك مع غيره بموارد، ويختص بموارد أخرى طبقًا لاجتهاده. لذلك لا تتبع العدالة الاجتماعية منطق الأسواق ولا منطق الدولة المتدخلة، بل الضروريات والحاجيات اللازمة تأمينها لكل فرد بما يكفل له حياة كريمة.

إن أسوأ منتج جاءت به الأنظمة الاقتصادية الوضعية هو التضخم، وهو وليد سلوكياتها، وجزء من طبيعة نظامها المالي، فهذه الأنظمة إذا لم تخلق نقوداً جديدة باستمرار وقد سورتها بالربا، فستنهار تلك الأنظمة. وقد حذّر القرآن الكريم من التضخم الذي يذهب بالقيمة، لأنه يُتعب الفقراء، ويُدمر المدخرات، ويزيد غنى الأغنياء، فيزيد ذلك فجوة الثراء بين الطبقات. قال تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** (البقرة: ٢٧٥)، لقد خلطوا بين البيع والربا ولم يقفوا عند الفوارق بينها، فصار اقتصادهم متخبطًا بسبب التضخم الذي أصابه، وما السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي في ثمانينيات القرن الماضي، والذي كان يساوي أسعار الفائدة كما أثبته فريدمان، إلا دليل على ذلك.

حماة (حماها الله) ٦ صفر ١٤٤٧ هـ الموافق ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٥ م